الأمم المتحدة

A/C.2/59/SR.15

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

Distr :.General
2 February 2005
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بالارزو . . . . . (بيرو)

ثم: السيدة أنزورغي (نائب الرئيس) . . . . . (بولندا)

ثم: السيد بالارزو (الرئيس) . . . . . (بيرو)

المحتويات

البند ٨٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة

(أ) تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة

(ب) مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

(ج) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

(د) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة

(هـ) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا

(و) اتفاقية التنوع البيولوجي

(ز) عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إرسال التصويبات مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، وفي نسخة موحدة من المحضر.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

04-56039

0456039

افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥

البند ٨٥ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة (A/59/25 والملحق رقم ٢٥ و A/59/262 و A/59/81-E/2004/63 و A/59/115 و A/59/158)

(أ) **تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة** (A/59/270 و A/59/167)

(ب) **مواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية** (A/59/173 و A/59/409)

(ج) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث** (A/59/228)

(د) **حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة** (A/59/197)

(هـ) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا** (A/59/197)

(و) **اتفاقية التنوع البيولوجي** (A/59/197)

(ز) **عقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة**

١ - **السيد الحتراب** (قطر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلا إن البلدان النامية التي بذلت جهودا جبارة لتحقيق الأهداف والغايات الواردة في خطة تنفيذ جوهانسبرغ في حاجة إلى دعم ملموس من شركائها في التنمية، وإلى دعم ملموس للبلدان الأفريقية بصفة خاصة.

٢ - وشدد على أنه ينبغي للدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة أن تتخذ قرارات بشأن خيارات السياسات والأعمال لمواصلة تنفيذ خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وينبغي للجنة أن تتحاشى التقدم بتوصيات أو بأُطر للسياسات قد تضرّ سلامة جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. وأشاد بإسهام الاجتماعات التمهيدية الإقليمية للدورة الثانية عشرة إسهاما إيجابيا في عمل اللجنة. وأضاف أنه ينبغي تعضيد العمليات الإقليمية وتقديم الدعم لكي تتمكن البلدان النامية من المشاركة في الاجتماعات الإقليمية.

٣ - وذكر أن مجموعة الـ ٧٧ والصين دعتا إلى زيادة تمثيل المجموعات الرئيسية من البلدان النامية في الاجتماعات المقبلة للجنة التنمية المستدامة، وحثتا الأمانة العامة وشركاء التنمية على توفير الدعم اللازم في هذا الشأن. وإن الانخراط على نحو أكبر في الشراكات من جانب الأطراف الأخرى، بما فيها القطاع الخاص، كانت ضرورية من أجل عدم تغيير مسار الموارد المخصصة للتنمية. وأكد أنه ينبغي توسيع نطاق الشراكات بحيث تشمل قطاعات كقطاع التصحر. وينبغي أن تظل أمرا مكملا وليس بديلا للالتزامات من قِبَل الحكومات. وأضاف أن مجموعة الـ ٧٧ والصين حثتا شركاءهما في التنمية على زيادة جهودهم دعما للبلدان النامية، وبخاصة عن طريق توفير موارد مالية إضافية وتيسير نقل التكنولوجيا بشروط ميسرة وتفضيلية وغير تجارية وتعزيز بناء القدرات.

٤ - ودعت خطة تنفيذ جوهانسبرغ إلى سرعة تنفيذ القرارات المعنية بإدارة شؤون البيئة الدولية. ورحبت مجموعة الـ ٧٧ والصين بالأعمال الجارية بشأن وضع خطة استراتيجية حكومية دولية من أجل الدعم التكنولوجي وبناء القدرات تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن شأن هذه الخطة أن تتطلب موارد إضافية وآليات تمويل جديدة. وستعمل مجموعة الـ ٧٧ والصين على التوصل إلى اتفاق بشأن تلك الموارد الإضافية أثناء الاجتماع المقبل للفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المزمع عقده في

بالي، إندونيسيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وقد حثتا شركاءهما في التنمية على دعم ذلك النهج.

٥ - ونبَّه إلى أن الأعاصير التي حدثت مؤخرا ودمرت بعض الدول الجزرية الكاريبية وضَّحت الحالة الضعيفة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار إلى تطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المزمع عقده في موريشيوس. وقال إنه ينبغي لنتائج هذا الاجتماع أن تشكِّل التزاما رفيع المستوى من جانب المجتمع الدولي للوفاء بتعهداته بمساعدة تلك الدول على تحقيق التنمية المستدامة. وتشير أيضا الكوارث الطبيعية التي حلَّت بأنحاء مختلفة من العالم إلى ضرورة قيام المجتمع الدولي بالاستجابة على نحو شامل. ثم أعرب عن رجاء مجموعة الـ ٧٧ والصين أن يسفر المؤتمر الدولي للحد من الكوارث، المزمع عقده في كوبي، اليابان، عن عقد اتفاقات من شأنها أن تساعد البلدان النامية على معالجة الدمار الذي تسببت فيه الكوارث الطبيعية.

٦ - وتطرَّق إلى تأكيد مجموعة الـ ٧٧ والصين من جديد دعوة مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ إلى وجوب قيام البلدان المدرجة في المرفق ألف باتخاذ الإجراءات العاجلة بغية تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة. ثم أعرب عن ترحيب مجموعة الـ ٧٧ والصين بقرارات المؤتمر التاسع للأطراف بشأن الصندوق الخاص بتغير المناخ وصندوق أقل البلدان نموا وتطلعهما إلى تشغيل هذين الصندوقين. وأوضح أن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر ما زال هدفا هاما من أهداف مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن مجموعة الـ ٧٧ والصين تأملان أن يجري الانتهاء في وقت قريب من مذكرة التفاهم بين الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية.

٧ - واختتم كلامه بأن مجموعة الـ ٧٧ والصين ستساهمان أيضا في المناقشات في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي من أجل وضع نظام دولي طال أمد انتظاره لتنظيم إمكانية الوصول وتشاطر المنافع. وإنه ينبغي أيضا للمجتمع الدولي أن يتخذ خطوات عاجلة لكي يحقق الهدف الذي جرى وضعه في جوهانسبرغ لكي يجري بحلول عام ٢٠١٠ التوصل إلى تخفيض كبير في المعدل الحالي لفقدان التنوع البيولوجي. وإن مما يثلج الصدر أن مؤتمر الأطراف قد اعتمد إطارا لرصد تنفيذ هذا الهدف. وإن من شأن تنفيذ بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية أن يتطلب توفير بناء القدرات والدعم الفني للبلدان النامية. وأشار إلى تطلع مجموعة الـ ٧٧ والصين إلى تنفيذ نتائج الاجتماع الأول للأطراف في البروتوكول، وقد عُقد هذا الاجتماع في ماليزيا في تاريخ سابق من عام ٢٠٠٤.

٨ - **السيد بون فون أوتشسي** (هولندا)، متكلما باسم الاتحاد الأوروبي، بما فيه البلدان المرشحة (بلغاريا وتركيا ورومانيا وكرواتيا) وبلدان عملية الاستقرار والارتباط والبلدان المحتمل ترشيحها (ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود): قال إن الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة نجحت نجاحا كبيرا. وإن اللجنة حددت بوضوح القيود والعقبات الرئيسية التي يجب التغلب عليها في مجالات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، كما تناولت التقدم المحرز في المسائل الشاملة. وإن من شأن استعداد البلدان للتغلب على تلك العقبات والقيود أن يقرر نجاح الدورة الثالثة عشرة. وأشار إلى اعتقاد الاتحاد الأوروبي اعتقادا جازما بوجوب الوفاء بالالتزامات من خلال النظام المتعدد الجوانب، وذكر أنه كان من المهم أيضا أن تقوم وكالات الأمم المتحدة بالمشاركة الفعالة في رسم السياسات خلال تلك السنة. وإن من شأن اللجنة أن تضطلع أيضا أثناء

دورتها الثالثة عشرة بتوضيح الدور الهام لشراكات النوع الثاني وأن تقوم بصياغة القرارات والتوصيات بغية تقديم مدخل موضوعي عند التحضير للحدث الرئيسي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

٩ - وتطرَّق إلى أن الاتحاد الأوروبي كان لديه قلق شديد إزاء العواقب الإقليمية والعالمية لتغير المناخ بفعل الإنسان. وكان من المحتمل أن يوضح التقرير الرابع لتقييم الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ أن الشكوك المحيطة بالنظام المناخي قد استمرت في الاضمحلال. وخلال العقد الذي مرَّ منذ دخول اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ، جرى الاضطلاع بأعمال ضخمة ترمي إلى تطوير دعائم إجراءات تغير المناخ داخل إطار الأمم المتحدة، وكانت النتيجتان الرئيسيتان لذلك هما بروتوكول كيوتو واتفاقات مراكش. ورحب الاتحاد الأوروبي بالتطورات التي حدثت مؤخرا في روسيا فيما يتعلق بالتصديق على بروتوكول كيوتو. وكان دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ وتنفيذه في الوقت المناسب من الأولويات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، الذي عقد العزم على إحراز تقدم بحلول عام ٢٠٠٥ في سياساته المتعلقة بتغير المناخ.

١٠ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي يرى أن التخفيف ما زال حجر الزاوية في السياسات الحالية والمقبلة لتغير المناخ. وأن الاتحاد اتخذ الإجراءات اللازمة لتحقيق الهدف الذي وضعه في كيوتو بالنسبة لفترة الالتزام الأولى وللوفاء بالتزاماته بموجب هذه الاتفاقية. وفيما يتعلق بالبلدان النامية، من شأن مستوى انبعاثاتها أن يتوقف بقدر كبير على طريق التنمية الذي تختاره. وكان هناك مجال كبير للاستفادة من التداؤب بين سياسات المناخ والتنمية. وما زال التكيف من الأمور الهامة، بالإضافة إلى التخفيف، حيث أنه من المستحيل منع أثر تغير المناخ. وقد دعم الاتحاد الأوروبي بشدة البلدان النامية في جهودها الرامية إلى معالجة الآثار الضارة لتغير المناخ وحث بلدانا أخرى متقدمة النمو على أن تحذو نفس الحذو.

١١ - وشدد على أنه ينبغي للمسؤولية عن الاضطلاع بالمزيد من الإجراءات من عام ٢٠١٢ فصاعدا أن تخضع لمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة، كما ينبغي أن تصور القدرات المختلفة للبلدان. وكان من الضروري بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو أن يجري تخفيض الانبعاثات بدرجة أكبر مما تضمَّنه بروتوكول كيوتو. وإن هناك حاجة إلى إنشاء عملية يجري من خلالها إجراء حوار رسمي. وأعرب عن تطلع الاتحاد الأوروبي إلى إجراء حوار في تاريخ مبكر بغية التحضير لمفاوضات في المستقبل حول وضع إطار متعدد الأطراف يرتكز على الاتفاقية وعلى بروتوكول كيوتو. وينبغي لهذه الاستعدادات أن تتم قبل بدء فترة الالتزام الأولى عام ٢٠٠٨.

١٢ - وأضاف أن الاتحاد الأوروبي أكد من جديد التزامه بأن يزيد زيادة كبيرة النصيب العالمي من الطاقة المتجددة في الإمداد الإجمالي للطاقة، ورحب بما أسفر عنه المؤتمر الدولي المعني بالطاقات المتجددة، الذي عُقد في بون في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وأكد تلك الإرادة برنامج العمل الدولي الذي اعتُمد في ذلك المؤتمر. وكان الاتحاد الأوروبي يتحرك قدما بمبادرته للطاقة من أجل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، مما يساعد على توفير إمكانية الوصول إلى الطاقة، ولا سيما بالنسبة للفقراء. وسيعقد المؤتمر العالمي المعني بالطاقة من أجل التنمية في هولندا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وكان الهدف العام لهذا المؤتمر أن تنتهج البلدان النامية سياسات للطاقة المستدامة على أساس خطة تنفيذ جوهانسبرغ.

١٣ - وقال إن استعراض اتفاقية مكافحة التصحر المزمع عقده في أوائل عام ٢٠٠٥ سيهتم بأفريقيا. وكان التحليل المقصود للأسباب الأساسية للتصحر، فضلا عن النهج

والسياسات والأنشطة تحليلا هاما جدا، إلا أنه لا يمكن مكافحة التصحر والفقر عن طريق التحليل التقني ورسم السياسات فحسب. وأوضح أن هناك حاجة ماسة إلى الإصلاح في تطبيق الاتفاقية وعمل أجهزتها الفرعية بغية كفالة استمرار أهميتها بوصفها أداة لمعالجة مشاكل التصحر.

١٤ - وأضاف أن المعدل الكبير لإجمالي نقص التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي كان يسبب القلق الشديد للاتحاد الأوروبي، وأن الاتحاد رحب بنتائج الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي كان قد ركز على التوصل إلى هدف عام ٢٠١٠، وهو تحقيق تخفيض كبير في معدل نقص التنوع البيولوجي وحث جميع البلدان على الانتقال من وضع السياسات إلى تنفيذها. وقد رحب الاتحاد الأوروبي ببرنامج العمل المعني بالمناطق المحمية، فضلا عن الاتفاق على اختبار أو تحديد أو وضع مجموعة من مؤشرات التنوع البيولوجي بغية رصد التقدم المحرز صوب تحقيق هدف عام ٢٠١٠.

١٥ - وأوضح أن العمل على تدعيم إدارة شؤون البيئة الدولية ينبغي أن ينبني على الهياكل الموجودة، وبخاصة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تم إحراز تقدم حميد صوب التنفيذ الكامل لصفقة الإصلاحات التي جرى الاتفاق عليها في قرطاجنة عام ٢٠٠٢ والتأكيد عليها من جديد في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ومن شأن هذا التدعيم أن يؤدي أيضا إلى رفع مستوى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى وكالة متخصصة ضمن منظومة الأمم المتحدة. وبالتالي، رحب الاتحاد الأوروبي بتقرير الأمين العام عن مسألة إيجاد عضوية عالمية لمجلس إدارة البرنامج (A/59/262). وينبغي للعضوية العالمية أن تقترن بإقامة آلية إدارية فعالة، مثل مجلس تنفيذي. وقد اعترف الاتحاد الأوروبي بالتقدم المحرز في الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات. ورغم أنه ينبغي للإطار الأساسي للخطة الاستراتيجية أن يشمل المنظومة، إلا أنه ينبغي للخطة الاستراتيجية نفسها أن تركز على نحو أكبر على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه السلطة البيئية الرائدة.

١٦ - وأوضح أن الاتحاد الأوروبي تطلع إلى الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المزمع عقده في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وسيكون هذا الاجتماع أكثر من مجرد استعراض ١٠ سنوات من برنامج العمل. وكان من الضروري أيضا أن يجري النظر في التحديات الجديدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها التحديات التي فرضتها العولمة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والهجرة والإرهاب. وأشار إلى المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المزمع عقده في اليابان في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، والذي سيتيح فرصة ثمينة لإحياء المناقشة حول جميع جوانب الحد من الكوارث الطبيعية، قائلا إنه ينبغي لهذا المؤتمر أن يأخذ في الحسبان بالنتيجة التي يسفر عنها المؤتمر العاشر للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

١٧ - وتطرَّق إلى أن المنتدى الحضري العالمي الذي عُقد مؤخرا في برشلونه كان حدثا هاما، حيث أن هناك دورا هاما للمدن بوصفها ''محركات نمو''. فمن شأن المدن أن تصبح أكثر فأكثر مستهلكة على نحو كبير للموارد الطبيعية، مما يوجد ضغطا هائلا على النظم الإيكولوجية المحيطة والعالمية على حد سواء. وأوضح أن من شأن سياسات معالجة هذه التحديات أن تتطلب إرادة سياسية قوية، وأنه في غياب تلك الإرادة ستتعرض المراكز الحضرية للفقر والتلوث بدلا من النمو. وإنه نظرا لهذه الحاجة الملحة، قرر الاتحاد الأوروبي أن ينشر وثيقة في أوائل عام ٢٠٠٥ بعنوان ''صوب تنمية حضرية مستدامة''.

١٨ - واختتم كلامه قائلا إن الاتحاد الأوروبي لاحظ أن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة سيعقد اجتماعا في نفس وقت انعقاد اجتماع لجنة التنمية المستدامة. وإنه من الضروري إيجاد وسيلة لتقديم المقررات التي يتخذها مجلس الإدارة إلى دورة اللجنة. وأن الاتحاد الأوروبي كان ملتزما بجدول أعمال التنمية المستدامة وسيواصل العمل على أن تسفر الدورة الثالثة عشرة للجنة التنمية المستدامة عن نتائج موجهة صوب التنفيذ.

١٩ - **السيد سوبواغا** (توفالو): تكلم باسم أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة، فقال إن أعضاء هذا التحالف يودون أن يؤكدوا أهمية تحقيق جميع أهداف اتفاقيات ريو الثلاث بشأن حالة البيئة، موضحا أنها كانت أمورا حيوية بالنسبة لبقاء سكان العالم، ولا سيما السكان الذين يعيشون في جزر صغيرة ومنخفضة وضعيفة. وأضاف أنه ينبغي للجنة أن تنظر بعناية في التقارير المعنية بالاتفاقيات الثلاث. وتقدم بالشكر للأمين العام على التقرير عن التشجيع على إيجاد نهج إداري موحد لمنطقة البحر الكاريبي في سياق التنمية المستدامة (A/59/173). وفي هذا الصدد، دعا المجتمع الدولي إلى المشاركة بفعالية أكبر في تنفيذ قرار الجمعية العامة ٥٧/٢٦١.

٢٠ - وذكر أنه بدا أن إحدى النتائج المحتملة لاجتماع موريشيوس بشأن برنامج عمل بربادوس ستكون وضع استراتيجية لمواصلة تنفيذ البرنامج. وعقّب على ذلك بقوله إنه رغم إحراز تقدم كبير، إلا أنه ما زالت هناك مسائل شائكة يتعين حلها، ومنها تغير المناخ وتدريج أقل البلدان نموا والتجارة وتوفير الموارد المالية. وشجع الوفود المعنية على مواصلة المناقشات غير الرسمية وأعرب عن استعداد أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة لمناقشة المسائل المعلقة عن طريق المشاورات غير الرسمية مع شركائهم. ورأى أعضاء التحالف أنه من الضروري عقد مفاوضات غير رسمية لمدة يومين قبل بدء الاجتماع الدولي. وكان من دواعي سرورهم وجود تحسن في تدفق المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، فضلا عن اغتباطهم للعملية التحضيرية للاجتماع الدولي، التي يسَّرها موظفو وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في شبكة تلك الدول. ومع ذلك، كان من دواعي قلق تحالف الدول الجزرية الصغيرة أن كثيرا من موظفي الوحدة لم يكن لديهم عقود كاملة ولكن جرى تمويلهم عن طريق تبرعات طوعية من المانحين. وأكد أنه ينبغي تدعيم وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث أنها ما زالت البؤرة الأساسية وأكثر الآليات الملائمة في منظومة الأمم المتحدة لمتابعة ورصد مواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس بعد انتهاء اجتماع موريشيوس. كما أن دور مكتب الممثل السامي لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية من شأنه أن يكون دورا حيويا في هذا المضمار.

٢١ - واختتم كلامه قائلا إن أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة يودون أن يتقدموا بالشكر للمجتمع الدولي على الإسهام بكرم في صندوق التبرعات الاستئماني بغية كفالة المشاركة الكاملة والفعالة للدول الجزرية الصغيرة النامية في اجتماع موريشيوس الدولي. وإن هؤلاء الأعضاء كانوا يأملون أن يجري الوفاء في أقرب وقت مستطاع بالتعهدات التي قُطعت. كما أنهم طلبوا من الأمانة العامة أن تتخذ التدابير اللازمة لتيسير المشاركة على نحو مناسب من جانب الدول التي يمولها الصندوق الاستئماني. ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم الدعم الكامل للعملية التحضيرية للاجتماع الدولي، وإلى بذل الجهود الخاصة لكي يجري تمثيلها في هذا الاجتماع على أرفع مستوى.

٢٢ - **السيد زانغ ييشان** (الصين): قال، مشيرا إلى النجاح الذي أحرزته الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة، إنه ينبغي للدورة الثالثة عشرة أن تركز على مسائل معينة وتدابير للسياسات بغية التعزيز الفعال لبلوغ الأهداف ذات الصلة.

٢٣ - وأضاف أنه ينبغي السير حسب مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو والنامية المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. والصين، التي صدقت على بروتوكول كيوتو عام ٢٠٠٢، أملت أن تسهم الخطوات التي اتخذتها الحكومة الروسية للبدء في عملية التصديق في سرعة دخول البروتوكول حيز النفاذ وفي تنفيذه على نحو فعال. وقد بذلت حكومة الصين، وما زالت تبذل، جهودا ضخمة للاستجابة الفعالة لتغير المناخ ولتحسين البيئة، حتى إبَّان سعيها لتحقيق تنميتها الاقتصادية. وقد كانت الصين على استعداد للتعاون مع بقية المجتمع الدولي دعما لبروتوكول كيوتو، وستبحث عن طرق إضافية للاستجابة لتغير المناخ بحيث تأخذ في الحسبان بالظروف الوطنية مع العمل في نفس الوقت على تعبئة حماس جميع البلدان.

٢٤ - وأوضح أن اتفاقية مكافحة التصحر لم تنفذ على نحو كامل، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى الافتقار إلى الموارد المالية. ورأى أنه ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تفي بتعهداتها في تاريخ مبكر بغية زيادة المدخلات المالية والتمكُّن من تنفيذ الاتفاقية. ثم أعرب عن ترحيب وفد بلده بالأعمال التي اضطلعت بها أمانة الاتفاقية وعن أمله في أن تواصل تدعيم صلاتها وتعاونها مع مرفق البيئة العالمية وتوسيع نطاق الموارد المالية المتاحة للاتفاقية وتعزيز الجهود المبذولة من أجل الوقاية والمراقبة.

٢٥ - وأضاف قائلا إن الحكومة الصينية علقت أهمية كبيرة على حماية التنوع البيولوجي. والصين، بوصفها طرفا من أول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، قد اضطلعت بدور فعال في الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد، وستواصل ذلك. ومضى يقول إن الحد من الكوارث شكَّل مسألة هامة أيضا، وإن وفد بلاده أعرب عن أمله في أن يزيد المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو، المساعدات المادية والتكنولوجية التي يقدمها إلى الدول النامية بعد وقوع الكوارث، وأن يساعدها على تحسين قدراتها على منع الكوارث والتأهب لها والحد منها. وأعرب عن أمله في أن يتولى المؤتمر الدولي المعني بالحد من الكوارث والمزمع عقده في كوبي عام ٢٠٠٥، تعزيز تنفيذ أهداف وبرامج محددة.

٢٦ - واختتم كلامه قائلا إنه رغم تحقيق بعض التقدم فيما يتعلق بتنفيذ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. وإن وفد بلاده أعرب عن أمله في أن يكون الاجتماع الدولي المزمع عقده في موريشيوس عام ٢٠٠٥ موجها صوب العمل. كما ينبغي التعرف على العقبات التي تعترض سبيل تنفيذ برنامج العمل، وإيجاد حلول محددة بغية تعزيز التنمية المستدامة لتلك الدول.

٢٧ - **السيد تشولكوف** (الاتحاد الروسي): قال إنه يجب وضع مبادئ التنمية المستدامة موضع التنفيذ حرصا على صون الموئل البشري وتحقيق الأهداف الإنمائية العامة. وأضاف أنه قد تم إحراز تقدم صوب تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وقرارات قمة جوهانسبرغ. وإن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد اضطلع بمسؤولية أكبر بالنسبة لتنسيق مختلف الجهود المبذولة لتعزيز التنمية المستدامة وإدماج تلك الجهود ضمن سياسات الأمم المتحدة وبرامجها. وذكر أن وكالات الأمم المتحدة قد عززت تنسيق المساعدات المقدمة إلى البلدان بغية تحقيق خطة تنفيذ جوهانسبرغ والغايات الإنمائية للألفية، وأن مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق اشترك على نحو متزايد في تلك العملية.

٢٨ - وأضاف أن وفد بلده رحب بنتائج الدورة الاستثنائية الثامنة لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي، وبخاصة المبادرة المعنية بالمياه

والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، وكذلك المقررات المعنية بإدارة شؤون البيئة الدولية، بما فيها خطة استراتيجية حكومية دولية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات.

٢٩ - وذكر أن العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥، وعقد الأمم المتحدة للتعليم من أجل التنمية المستدامة، والسنة الدولية للصحاري والتصحر عام ٢٠٠٦ يمكن أن تعزز جدول أعمال القرن ٢١ أيضا. وإنه ينبغي لاجتماع موريشيوس الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل بربادوس أن يعزز ويدعم الأساس البنَّاء للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣٠ - ومضى يقول إن حكومة بلده كانت طرفا في اتفاقيات تعالج تهديدات بيئية، مثل تغير المناخ والتصحر ونقص التنوع البيولوجي وشاركت مشاركة فعالة في الجهود الدولية لصون المناخ العالمي. وإن هناك حاجة إلى التعاون على نطاق أوسع من أجل تقليل الآثار الضارة بالمناخ التي يتسبب فيها الإنسان. وبغض النظر عن الاهتمام الذي حظي به مؤخرا بروتوكول كيوتو، ينبغي ألا نغفل أهمية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأعلن بارتياح قرار حكومة بلده أن ترسل البروتوكول إلى البرلمان للتصديق عليه بعد النظر بدقة في أهميته بالنسبة للتعاون الدولي المعني بقضايا المناخ.

٣١ - وأكد أنه على صناديق الأمم المتحدة وبرامجها أن تُدخل التصحر ضمن استراتيجياتها لتعزيز تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر. وإنه ينبغي الأخذ في الحسبان بالبُعد الإقليمي للاتفاقية وبالبرنامج الإقليمي للتعاون لبلدان شرق ووسط أوروبا أثناء الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية.

٣٢ - وذكر أن وفد بلده رحب بالقرارات المعتمدة في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن برامج العمل الموضوعية والمشتركة بين القطاعات. وإنه كان من الضروري إيجاد تفاعل أقوى بين المؤتمر والمؤسسات والصكوك الأخرى وتنسيق أفضل في مجالات مثل إدارة الغابات وتشاطر المنافع وإمكانية الوصول.

٣٣ - وختم كلامه قائلا إن حكومة بلده علقت أهمية كبيرة على الجهود الدولية المبذولة لتنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وحبذت تعزيز فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحد من الكوارث، وكانت تشارك بنشاط في الاستعداد للمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث الطبيعية المزمع عقده في اليابان. وإن بلده سيوفر المواصلات للذهاب والعودة لجميع الوفود المعنية من كمنولث الدول المستقلة وبلدان شرق ووسط أوروبا كإسهام عيني. وأخيرا، فإن وفد بلده دعم العمل الذي اضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجالي الحد من الكوارث والإغاثة في حالات الطوارئ بصفة خاصة.

٣٤ - **السيد لاهيري** (الهند): قال إنه يجب على البلدان النامية أن تعالج التدهور البيئي والفقر وعواقبهما على النمو الاقتصادي. وإن جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ صورا الإجماع الدولي على ضرورة القضاء على الفقر من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أنه في غياب الموارد المالية الجديدة والإضافية والشروط الميسرة وغير التجارية لن تتمكن البلدان النامية من تحقيق التنمية المستدامة والغايات الإنمائية للألفية. وذكر أن وفد بلده رحب باعتماد لجنة التنمية المستدامة أساليب عمل جديدة، وحث المجتمع الدولي على توفير السبل اللازمة للتنفيذ للبلدان النامية أثناء الدورة الثالثة عشرة للجنة. وأثنى على الخطوات المتخذة لتعزيز التعاون فيما بين الوكالات، معقبا على ذلك بأن العمل المشترك بين الوكالات بشأن التنمية المستدامة يجب أن يتبع بدقة الأولويات التي أظهرتها العمليات الحكومية الدولية. وإن الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج عمل

بربادوس المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ ينبغي أن يسفر عن دعم متزايد للبرنامج.

٣٥ - وشدد على ضرورة تطبيق مبدأ مسؤوليات مشتركة ولكن متفاوتة بالنسبة للدول عند معالجة شواغل مثل تغير المناخ ونفاذ الأوزون الستراتوسفيري ونقص التنوع البيولوجي. وإنه من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية وجود نظام دولي يعزز الحصول على المنافع وتقاسمها. وإنه لهذا السبب رحب وفد بلده بالقرارات التي اتخذها قمة جوهانسبرغ ومؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي بشأن التفاوض حول هذا النظام.

٣٦ - واختتم كلامه قائلا إن التركيز على تدهور الأراضي والتصحر وإزالة الأحراج بوصفها من المجالات التي يجب أن تمول عن طريق مرفق البيئة العالمية كان أمرا هاما. ومع ذلك، من المطلوب إيجاد موارد مالية إضافية للوفاء بالالتزامات التي قطعت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وأضاف أن حكومة بلده طالبت الدول التي لم تنضم إلى بروتوكول كيوتو أن تفعل ذلك ورحبت بنتائج الاجتماع التاسع لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وأخيرا، فإن القضايا التي تواجهها إدارة شؤون البيئة الدولية يجب أن تنظر في سياق التنمية المستدامة. ولذلك رحبت حكومة بلده بالجهود الجارية لوضع استراتيجية حكومية دولية لتنفيذ قرارات اجتماع قرطاجنة المعني بنقل التكنولوجيا السليمة بيئيا والتعاون وبناء القدرات.

٣٧ - **السيد ماهونغو** (جنوب أفريقيا): قال، متكلما باسم المجموعة الأفريقية، إن الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة كشفت عن بعض العوائق التي تواجهها بلدان أفريقية عديدة عند تطبيق خطة تنفيذ جوهانسبرغ، كما كشفت عن عزم جميع الدول على القضاء على الفقر وتحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وأشار إلى أنه من الضروري تعزيز القدرات العلمية والتقنية وزيادة الاستثمار في المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. وإن توفير وسائل التنفيذ، كما جرى الاتفاق عليه في مؤتمري القمة في مونتيري وجوهانسبرغ، من الأمور الحيوية بالنسبة لجهود الدول الأفريقية الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية. كما أشار إلى أن اللجنة أكدت أيضا أنه على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

٣٨ - وأوضح أنه رغم إحراز بعض التقدم صوب تشكيل إدارة متكاملة لموارد المياه بحلول عام ٢٠٠٥، فإن البلدان النامية، وبخاصة الدول الأفريقية، لن تتمكن من تحقيق هذا الهدف في غياب الدعم الدولي المتزايد. وإنه سيكون من الضروري رسم خطط للإدارة وكفاءة استخدام المياه من أجل التوصل بحلول عام ٢٠١٥ إلى هدف تخفيض نسبة الأفراد الذين تنقصهم إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب إلى النصف.

٣٩ - ومضى يقول إن تنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر شكَّل أولوية هامة بالنسبة للمجموعة الأفريقية، حيث أن التصحر كان له عواقبه على بلدان أفريقية عديدة. وإن التصحر أسهم في زيادة الفقر عن طريق تقليل الأراضي المنتجة المتاحة والإنتاج الزراعي. ولهذا حثت حكومته مؤتمر الأطراف في الاتفاقية ومجلس مرفق البيئة العالمية على الانتهاء من وضع مذكرة التفاهم الخاصة بهما، كما حثت الشركاء في التنمية على زيادة دعمهم المالي للاتفاقية. وأضاف أن لدى أفريقيا ثروة من التنوع البيولوجي وخمس مناطق ذات تنوع بيولوجي شديد. وإن صون التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو مستدام من شأنهما أن يسهما في القضاء على الفقر. وأكد أنه لهذا يجب في أقرب وقت ممكن استكمال المفاوضات التي يجريها مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي حول النظام الدولي للحصول على المنافع وتقاسمها، وأن يكون ذلك ملزم بصفة قانونية. وأضاف أن

المجموعة الأفريقية رحبت ببروتوكول قرطاجنة للسلامة البيولوجية لاتفاقية التنوع البيولوجي، كما رحبت بقرارات مؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، ولا سيما القرارات المتعلقة بالصندوق الخاص لتغير المناخ والصندوق الخاص لأقل البلدان نموا.

٤٠ - وقال إن أفريقيا كانت القارة الوحيدة التي زادت فيها الكوارث المبلغ عنها خلال العقد المنصرم. وإنها واجهت أخطارا متفشية تتعلق بالأرصاد الجوية والمياه وغزوات الحشرات. وعانت بلدان عديدة في غرب أفريقيا من كوارث الجراد التي كان من المتوقع أن تؤدي إلى نقص في المواد الغذائية. وأضاف أن التوصيات التي اعتمدت في المشاورات الإقليمية الأفريقية حول الحد من أخطار الكوارث التي جرت في جوهانسبرغ في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ ينبغي أن تؤخذ في الحسبان في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث المزمع عقده في اليابان عام ٢٠٠٥. واختتم كلامه قائلا إن المجموعة الأفريقية ملتزمة بتعزيز إدارة شؤون البيئة الدولية. وإن الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح باب العضوية الرفيع المستوى المعني بخطة استراتيجية حكومية دولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات لا بد أن يصل إلى اتفاق في اجتماعه في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بحيث يمكن اعتماد هذه الخطة، وهي عنصر هام من عناصر إدارة شؤون البيئة الدولية، أثناء الاجتماع القادم لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي.

٤١ - **السيد علي** (بنغلاديش): قال إن التوفيق بين التنمية والأهداف البيئية يشكل تحديا ضخما تواجهه البلدان المحدودة الموارد. ومع ذلك، فبدون تحقيق النمو تظل التنمية المستدامة ضربا من الخيال. ولا يمكن أن تتحقق التنمية المستدامة في ظل انتشار الفقر على نطاق واسع. وإن لم يجر تخفيض الفقر في الريف، فسيستمر تزايد الفقر في الحضر، مما يعرقل تقدم الصرف الصحي وإمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب والمستوطنات البشرية.

٤٢ - وأضاف أن التحرير المدبر للتجارة من شأنه أن يوجد فرصا لتعزيز الصادرات من البلدان النامية، إلا أن المعايير البيئية التي تطبق بصفة تحكمية قد تعرقل التجارة. ولذلك يجب ألا تكون الصكوك التجارية أول علاج للمشاكل البيئية. وقد كان للنظام التجاري المتعدد الأطراف تأثير كبير على الاقتصادات النامية وعلى جدول أعمال القرن ٢١. وحماية أصناف جديدة من النباتات بموجب الاتفاق المتعلق بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة يمكن أن تؤدي إلى زراعة كمية أكبر مما يجب من صنف واحد وفقدان التنوع البيولوجي، مما ينتهك اتفاقية التنوع البيولوجي.

٤٣ - ومضى يقول إنه يمكن للعلم والتكنولوجيا أن يكونا من الأدوات الفعالة في مكافحة الفقر. وإن حكومة بلده دعت إلى نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا إلى البلدان النامية بأسعار يمكن تحملها. ومع ذلك، كان هناك تقدم ضئيل أو لم يحدث تقدم في ذلك الاتجاه. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل أيضا على إضفاء الفعالية على الصندوق الخاص لأقل البلدان نموا.

٤٤ - وأضاف أن العلاقة بين النظام المالي الدولي والتنمية المستدامة كانت علاقة قوية، وأن الأزمات المالية التي حدثت في أواخر التسعينات أبرزت الحاجة إلى انتهاج استراتيجية تكفل الاستقرار والنمو. وأي نظام يفضل الدائنين على المدينين أو يسمح للمضاربين على العملة بالسيطرة من شأنه أن يتسبب في المعاناة. وما لم تجر معالجة تفاوتات الجهاز المالي وما لم يتغير الهيكل المالي الدولي، فستظل التنمية المستدامة شعارا خطابيا.

٤٥ - وأشار إلى أن بنغلاديش كانت ضعيفة جدا أمام الكوارث الطبيعية. وأن الفيضانات وموجات الأعاصير الحلزونية أصبحت أكثر تواترا. ومن شأن الاحترار العالمي وما يتبعه من ارتفاع في مستوى البحر أن يعودا بعواقب مدمرة على البلد. وكان من المحتم أن تُتخذ الإجراءات الدولية المنسقة بشأن التخفيف من حدة الكوارث والتكيف معها، وكان التعاون الإقليمي فعالا في كثير من الأحيان.

٤٦ - واختتم كلامه قائلا إن حكومة بلده حبذت التنمية التي لا تدمر ولا تقوض الأسس الإيكولوجية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي يعتمد عليها البلد. وإن على لجنة التنمية المستدامة أن تضطلع بدور حاسم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن الأعمال المطلوبة لتحقيق هذه التنمية.

٤٧ - **السيد توسكانو** (سويسرا): قال إن المياه ذات النوعية الجيدة أساسية بالنسبة للجهود المبذولة لمكافحة الفقر. وإن الهدف الذي جرى تحديده في مؤتمر قمة جوهانسبرغ، وهو تحقيق الإدارة المتكاملة لموارد المياه وخطط كفاءة المياه بحلول عام ٢٠٠٥، يجب أن يشكل أولوية لدى جميع البلدان، كما يجب الأخذ بنهج للنظام الإيكولوجي. وذكر أن حكومة بلده تعلق أهمية خاصة على المتابعة المنتظمة لمختلف الأنشطة المتعلقة بالمياه. وقد آن الأوان للنظر في إنشاء هيكل لإدارة المياه داخل الأمم المتحدة. وسيكون من المستحب أن تقرر لجنة التنمية المستدامة شكل هذه الآلية بحيث تقبله جميع الأطراف المعنية وبحيث يمكن متابعته.

٤٨ - وأشار إلى أن برنامج العمل المعني بالمناطق المحمية الذي اعتُمد في الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي دعا إلى اتخاذ إجراءات معينة وتخصيص موارد كافية على الصعيدين الوطني والدولي. وذكر أن حكومة بلده رحبت بقرار ذلك المؤتمر ببدء المفاوضات حول إقامة نظام دولي يعزز الحصول على المنافع وتقاسمها، وما زالت تعمل على إقامة نظام فعال يحقق توازنا بين مصالح البلدان التي وفرت الموارد الوراثية وهي بلدان الجنوب بصفة عامة، والبلدان التي استخدمت تلك الموارد. وإن حكومة بلده طالبت الحكومات التي لم تصدق بعد على بروتوكول قرطاجنة للسلامة البيئية أن تفعل ذلك. وإن التنوع البيولوجي يعتمد أيضا على السياسات القطاعية والزراعية والتجارية. وأضاف أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يعزز الترابط والتنسيق بين اتفاقية التنوع البيولوجي وغيرها من المعاهدات المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وإن هذا العمل يجري بالفعل في مشاريع احتباس كربون الغابات التي تجري بمقتضى بروتوكول كيوتو.

٤٩ - وأكد أن التعاون الدولي ومشاركة جميع البلدان أمران مطلوبان لمكافحة الأخطار التي يشكلها تغير المناخ. وأن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو صكان مناسبان لتعزيز هذا التعاون. ولهذا، طالبت حكومة بلده جميع البلدان الصناعية التي لم تصدق بعد على بروتوكول كيوتو أن تفعل ذلك، ورحبت بقرار حكومة الاتحاد الروسي بإرسال البروتوكول إلى البرلمان لكي يصدق عليه. وأضاف أن سويسرا، من جانبها، قد سنت تشريعا نصّ على أن يجري بحلول عام ٢٠١٠ تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنسبة ١٠ في المائة عن مستويات عام ١٩٩٠. وأكد أنه على البلدان النامية أن تشارك بفعالية أكبر وعلى نحو عادل في تنفيذ اتفاقية تغير المناخ، ولا سيما الهدف الرئيسي للاتفاقية، وهو تخفيض غازات الدفيئة إلى مستويات آمنة، حيث أنه بحلول عام ٢٠١٥ ستكون انبعاثات غازات الدفيئة من البلدان النامية مساوية لمثيلتها من البلدان الصناعية. وأخيرا، فإن

حكومة بلده ستدعو إلى وضع برنامج عمل للتكيف أثناء الدورة العاشرة لمؤتمر الأطراف.

٥٠ - وأعرب عن ثناء وفد بلده على مرفق البيئة العالمية الذي مول اتفاقية مكافحة التصحر عام ٢٠٠٣. ومع ذلك، جرى بالفعل إحراز تقدم بشأن مكافحة تدهور التربة وتحسين إدارة التربة والمياه من جانب الحكومات وسكان الريف المعنيين، بمشاركة الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، قبل إبرام الاتفاقية بوقت طويل. ولهذا، كان من دواعي سرور حكومة سويسرا أن تدعم دراسة تجريها في الوقت الحالي اللجنة الدائمة المشتركة بين الدول المعنية بمكافحة الجفاف في منطقة الساحل، ومن شأن هذه الدراسة أن تلقي الضوء على الجهود المبتكرة للمجتمعات المحلية الريفية المتضررة من التصحر.

٥١ - واختتم كلامه قائلا إن المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، المزمع عقده في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ يشكل فرصة فريدة للارتقاء بالوعي إزاء أهمية استراتيجيات الحد من الكوارث على جميع المستويات. وأضاف أن حكومة بلده ستواصل المشاركة في تعزيز القدرات المحلية والوطنية. كما أنها تقدر الآثار الإيجابية للأخذ بنهج متكامل للحد من المخاطر، وستسعى إلى إقامة شراكات مبتكرة صوب تحقيق ذلك الهدف مع مؤسسات مالية دولية وإقليمية، فضلا عن القطاع الخاص.

٥٢ - **السيد هانسون** (آيسلندا): قال إنه بمقتضى برنامج المياه والصرف الصحي والصحة، التابع لمنظمة الصحة العالمية، فإن آيسلندا وأستراليا وبنغلاديش تقوم حاليا باستحداث أدوات وسبل لمعالجة احتياجات المجتمع المحلي أو البلدات الصغيرة من الإمدادات اللازمة لإدارة المياه. وأضاف أن آيسلندا قد اهتمت بوضع خطط لسلامة المياه للبلدات الصغيرة والمجتمعات المحلية ترتكز على نهج نقط المراقبة الحرجة وتحليل المخاطر. وأوضح أن هناك تجارب أولية تجري حاليا لأربع محطات للمياه لخدمة المجتمعات المحلية التي يتراوح أفرادها بين ١٤٤ و ١ ٥٠٠ نسمة.

٥٣ - ومضى يقول إنه بالرغم من أن مناخ آيسلندا وأستراليا وبنغلاديش يختلف اختلافا شديدا في كل منها عن الأخرى، وإنها تقع في بقاع مختلفة جدا من العالم، فإن لجميعها أهدافا متصلة ترمي إلى زيادة قدرات المجتمعات المحلية على معالجة قضايا سلامة المياه وإدارتها، وإنه سيجري في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عقد اجتماع أولي في آيسلندا تموله حكومة بلده بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية لاستعراض الأدوات التي تنتجها البلدان الثلاثة في الوقت الحالي، ولوضع خطط للاختبار الميداني في بلدان نامية مختارة. وسيكون لدى المشاركين تجارب في إدارة إمدادات المياه في المجتمعات المحلية في كل من البلدان المتقدمة النمو والنامية. وقد أعربت بلدان نامية عديدة، تشمل عددا من الدول الجزرية الصغيرة في منطقة المحيط الهادئ، عن اهتمامها بأنماط النهج التي تتولى آيسلندا وأستراليا وبنغلاديش استحداثها في الوقت الحالي، والتي ترى منظمة الصحة العالمية أنه يمكن أن تكون فعالة في العديد من الدول الأعضاء التي ترغب في تعزيز المسائل المتعلقة بإمدادات المياه وإدارتها في المجتمعات المحلية الصغيرة. وأكد أنه يمكن لهذه النظم، عن طريق الرصد والتقييم والمتابعة، أن توفر بالتدريج بيانات تستخدم على نطاق واسع في أُطر جغرافية واجتماعية متنوعة. وختم كلامه قائلا إن وفد بلده يرجو أن تكون هذه المبادرة مدخلا عمليا في سياق الغايات الإنمائية للألفية وعقد الأمم المتحدة القادم للماء من أجل الحياة (٢٠٠٥-٢٠١٥).

٥٤ - **السيدة مامادوفا** (أذربيجان): قالت إن تحديا من التحديات الرئيسية التي تواجهها حكومة بلدها، التي ترى أنه ينبغي للمسائل المتعلقة بالمياه أن تسير جنبا إلى جنب مع الصرف الصحي، هو كيفية التوصل إلى الاستخدام الفعال

الكلفة لموارد المياه ومنع التلوث. وأنه مما عقَّد المشكلة أن ٧٠ في المائة من موارد المياه السطحية في بلدها، بما فيها موارد مياه الشرب، تنبع من خارج حدودها. وأوضحت أنه لهذا السبب أدركت أذربيجان أنها تحتاج إلى منع تلوث المياه الحوضية والحد من التلوث عبر الحدود. ونبهت إلى أنه ينبغي ألا نسلم بأن الاعتماد المشترك من جانب البلدان المجاورة على نفس موارد المياه يمكن أن يدفع إلى التعاون في مناطق كان يصعب فيها إجراء الحوار. وفي هذا الصدد، لن يعزز احتمالات إجراء حوار على الصعيد الحكومي الدولي إلا الانصياع لمعايير ومبادئ القانون الدولي، وبخاصة تصديق الدول المشاطئة لنهر كورا على اتفاقية هلسنكي لعام ١٩٩٢ وتنفيذها.

٥٥ - وقالت إنه لما كانت البلدان النامية تتضرر بشدة من جراء الكوارث الطبيعية بسبب افتقارها إلى القدرات التقنية والتكنولوجية الكافية، فإن حكومة بلدها أجرت تقييما للمخاطر ورسما لخرائط المناطق المعرضة للخطر على الصعيد الوطني بغية إدماج مخاطر الكوارث ضمن السياسة الوطنية واستراتيجيات التنمية المستدامة. وإن أذربيجان ترحب في هذا الصدد بالمؤتمر العالمي القادم المعني بالحد من الكوارث، وبإصدار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتقرير المتعلق بقابلية التأثر بالكوارث في العالم، الذي سيساعد على إرساء إطار للتعاون بين جميع الأطراف المشاركة في الحد من أخطار الكوارث في أذربيجان. وأعربت عن أمل وفد بلادها أيضا في أن يؤدي مؤشر أخطار الكوارث الذي حدده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تحسين فهم العلاقة بين التنمية وأخطار الكوارث.

٥٦ - وأوضحت أنه رغم أن أذربيجان تدرك مسؤوليتها عن صون التنوع البيولوجي، فإنه يتعذر عليها أن تضطلع بتلك المسؤولية حيث أن ٢٠ في المائة من أراضيها كانت تخضع لاحتلال أرمينيا وإنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يمكِّن الدول التي كانت أراضيها خاضعة للاحتلال الأجنبي من ممارسة حقوقها السيادية على مواردها البيولوجية عن طريق منع الاستغلال غير القانوني لهذه الموارد واستنفادها واعتبار الشركات الأجنبية الضالعة مسؤولة عن تلك الأنشطة غير القانونية.

٥٧ - ونوهت بالدور الحيوي الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة في متابعة قمة جوهانسبرغ، وقالت إن العقبات التي اعترضت سبيل تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج تنفيذ جوهانسبرغ في البلدان النامية تضمنت الافتقار إلى التمويل ومشاكل بناء القدرات والمديونية. ولهذا، ينبغي أن تكون وسائل التنفيذ وتماسك السياسات من المسائل الشاملة، وينبغي للدورة الثالثة عشرة للجنة أن تحدد خيارات السياسات الموجهة صوب العمل على أساس نتائج سنة الاستعراض وتفاصيل كل استعراض موضوعي. وأكدت الأهمية البالغة لوجهات النظر الإقليمية بشأن خيارات السياسات والمدخلات من اللجان الإقليمية.

٥٨ - ثم أعربت عن ترحيب وفد بلدها بالدور الذي اضطلع به مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق في تدعيم الترتيبات التعاونية المشتركة فيما بين الوكالات فيما يتعلق بالمجالات الرئيسية للمياه والصرف الصحي وأنماط الاستهلاك والإنتاج. وأضافت أن وفد بلدها اعترف اعترافا كاملا بالدور الذي اضطلع به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأيَّد التوصية المعنية بالاستفادة من الإسهام المحتمل للمجلس في عمليتي المتابعة والتنفيذ عن طريق أقسامه الرفيعة المستوى والمعنية بالتشغيل والتنسيق.

٥٩ - **السيد جني** (إندونيسيا): تكلم باسم البلدان الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، فقال إن الرابطة ظلت منذ عام ١٩٧٢ تشجع الأخذ بنهج إقليمي لحماية البيئة. وفضلا عن ذلك، فإنه بعد مؤتمر قمة الأرض في ريو

ومؤتمر قمة جوهانسبرغ للتنمية المستدامة، اتفق وزراء البيئة في أمم الرابطة على إعطاء الأولوية للتعاون في ١٠ مجالات، منها المسائل البيئية العالمية والبنية الساحلية والبحرية وموارد المياه العذبة والتوعية العامة والتعليم البيئي والإدارة والحكم البيئي في الحضر. ويجري الآن ترجمة هذه الأولويات العشر إلى أفعال تحت رعاية الهدف ٢٠/٢٠ والمجتمع الثقافي الاجتماعي للرابطة.

٦٠ - وأضاف أنه جرى مؤخرا اعتماد إطار للمدن المستدامة بيئيا يركز على الهواء النقي والمياه النقية والتربة النظيفة، وأن الرابطة تنظر في إجراء شراكات مع مؤسسات عديدة، بما في ذلك وضع استراتيجية للإدارة المتكاملة للنفايات بالاشتراك مع المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأشار إلى أن بدء سريان اتفاق الرابطة بشأن التلوث بالضباب عبر الحدود مؤخرا يشهد على تصميمها على عدم خسارة المزيد من الغابات وعلى تعزيز برنامج المدن المستدامة المعني بالهواء النقي. وإن اعتماد خطة استراتيجية طويلة الأمد للإدارة المتكاملة لموارد المياه استكمل، بل وعزز مبادرة التشجيع على تزويد المدن بالمياه النقية، وإن وزراء البيئة في الرابطة قد صدقوا مؤخرا على إعلان الرابطة بشأن التراث من المتنزهات والمحميات. وفضلا عن ذلك، بذلت الرابطة جهودها لصون التنوع البيولوجي للمنطقة عن طريق مركز التنوع البيولوجي التابع للرابطة بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي.

٦١ - وختم كلامه قائلا إنه رغم أن المسؤولية الرئيسية عن تطبيق الغايات الإنمائية للألفية وخطة تنفيذ جوهانسبرغ تقع على عاتق فرادى البلدان، فلا يمكنها أن تضطلع بذلك دون شراكة البلدان المتقدمة النمو. ووجود بيئة دولية تمكِّن من ذلك أمر أساسي بصفة مطلقة في هذا الصدد. وينبغي أن تستمر الدورة التنفيذية للجنة التنمية المستدامة في الاضطلاع بدور قيادي في إطار برنامج تنفيذ جوهانسبرغ. وكان من المهم أن يجري توفير المساعدة المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات بغية تمكين البلدان النامية من تنفيذ خطة جوهانسبرغ. وينبغي للاجتماع الثالث للفريق العامل المفتوح باب العضوية الرفيع المستوى المعني بالخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات المزمع عقده في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أن يسفر عن خطة ملموسة تحدد الخطوط العريضة لمركز اهتمام واضح للبلدان النامية بشأن الدعم التكنولوجي وبناء القدرات. وأخيرا، فإن الرابطة في محاولة لتدعيم دورها في تعزيز التنمية المستدامة في المنطقة، قد وافقت على إنشاء صندوق بيئي ودعت البلدان والمنظمات المشاركة إلى التعاون الوثيق معها من أجل تحقيق هذا الهدف.

٦٢ - **السيد عليموف** (طاجيكستان): استعرض منجزات السنة الدولية للمياه العذبة، ٢٠٠٣، فرحب بالوعي المتزايد في جميع أنحاء العالم بالعلاقات المتبادلة بين استخدام المياه العذبة والتنمية المستدامة. وقال إن السنة الدولية تميزت بأحداث دولية كبرى أسهمت على نحو كبير في التطوير التحليلي لجوانب متنوعة من مسألة المياه. وإن هذه المسألة تحظى في الوقت الحالي بأولوية عالمية بالنسبة للتعاون الدولي، كما دل على ذلك قرار الأمين العام بتشكيل مجلس استشاري يُعنى بالمياه والصرف الصحي.

٦٣ - وذكر أن طاجيكستان ترى أنه لا يمكن معالجة مشاكل المياه العذبة معالجة فعالة إلا من خلال الأعمال المشتركة المنتظمة والموجهة والطويلة الأمد. وبالتالي، فإن رئيس طاجيكستان أعلن العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥. وإنه لكي يكون هذا العقد الدولي فعالا، كان من الضروري وضع برنامج للتنفيذ يقوم على أساس الأهداف المتفق عليها دوليا بشأن المياه، مع الأخذ في الاعتبار بمصالح جميع الأطراف المعنية. وقد جرى وضع هذا النهج الرشيد أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية

المستدامة التي اهتمت بالمياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية.

٦٤ - وختم كلامه قائلا إن التجربة التي مرت بها طاجيكستان مؤخرا أثبتت أن الاستخدام الرشيد لموارد المياه يمكن أن يصبح أداة ثمينة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولهذا، يمكن أن يصبح التعاون الدولي الأوسع نطاقا بشأن موارد المياه قوة دافعة للتنمية المستدامة وللقضاء على الفقر في العديد من البلدان.

٦٥ - **السيدة فيليب** (مراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي): قالت إنه منذ عقد مؤتمر قمة جوهانسبرغ، تولت منظمتها إصلاح هيئات صنع القرار بها وشكلت ثلاث لجان رئيسية، منها لجنة تساعد البرلمان الوطني وتُعنى بمسائل التنمية المستدامة والتجارة والمسائل المالية. وقد أوصت القرارات التي اتخذتها هذه اللجنة مؤخرا بإجراءات ينبغي للبرلمانات اتخاذها بغية إجراء تخفيض كبير بحلول عام ٢٠١٠ في المعدلات الحالية لنقص التنوع البيولوجي، وأصدرت مقترحات بشأن التجارة والمنتجات الزراعية وعقاقير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما زودت البرلمانات بمبادئ توجيهية عملية لسن التشريعات الواجبة للوفاء باحتياجات سكانها.

٦٦ - وأضافت أن الاتحاد أسهم أيضا في نجاح المنتدى البرلماني الذي عُقد في إطار المؤتمر الدولي للطاقات المتجددة المنعقد في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ في ألمانيا. وأعربت عن أملها في أنه في ضوء الدورة التالية للجنة التنمية المستدامة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) المكرسة للطاقة والمسائل المتعلقة بها، فإن برنامج السياسات الذي جرى الاتفاق عليه في منتدى بون البرلماني سيساعد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي على متابعة المسألة على نحو أكثر دقة. وإن استخدام الموارد المتجددة للطاقة كان أمرا حيويا أيضا بالنسبة لتخفيض الاحترار العالمي - وقد يكون ذلك أضخم تحد بيئي يواجهه العالم - وإن الاتحاد البرلماني الدولي ظل يحث البرلمانات طيلة سنين لكي يصدقوا على بروتوكول كيوتو. وقد بعث برسالة جماعية يطلب فيها إلى البرلمان الروسي أن يعمل بأقصى سرعة ممكنة على التصديق على هذا البروتوكول.

٦٧ - ومضت تقول إنه بالنسبة للمجال الرئيسي للتجارة والتمويل من أجل التنمية، عقد الاتحاد البرلماني الدولي والبرلمان الأوروبي مؤتمرا برلمانيا بشأن منظمة التجارة العالمية. ويهدف هذا المؤتمر على المساعدة على تخطي الطريق المسدود الذي تواجهه المفاوضات التجارية الحكومية الدولية، كما يهدف في نفس الوقت أيضا إلى أن تتحلى المنظمة بقدر أكبر من الشفافية وأن تكون قابلة للمساءلة من جانب الممثلين الذين ينتخبهم الشعب.

٦٨ - وأضافت أنه فضلا عن ذلك، اعتمد أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي قرارا شاملا بشأن التمويل من أجل التنمية وسيجرون مناقشة ضخمة في ربيع عام ٢٠٠٥ للنظر في أشكال مبتكرة للتمويل والبحث عن دعم سياسي لتنفيذها.

٦٩ - وقالت إن تعزيز دعم المبادئ والمؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم ما زال يشكل المحرك الأساسي لعمل الاتحاد البرلماني الدولي. وإنه جرى التأكيد على الصلات بين الديمقراطية والتنمية المستدامة في الإعلان الختامي لمنتدى البرلمانيين بمناسبة المؤتمر الدولي الخامس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة الذي عُقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

٧٠ - واختتمت كلامها بقولها إن الاتحاد البرلماني الدولي، بالاشتراك مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، بدأ في إجراء تقييم للاحتياجات بين البرلمانات كمرحلة أولى صوب وضع برنامج لخمس سنوات للأنشطة التي تستهدف بناء قدرات البرلمانات على تفسير الاتفاقات البيئية الدولية وتنفيذها. وإن الشراكة مع المعهد كانت مثلا ملموسا جدا

لما يمكن للأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي أن يضطلعا به من أجل زيادة إمكانية الوفاء بالالتزامات الدولية في مجال التنمية المستدامة.

٧١ - تولت الرئاسة (نائب الرئيس) السيدة أنزورغي (بولندا).

٧٢ - **السيد سوبدي** (نيبال): ذَكَّر بأنه أثناء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، قبلت الحكومات حقيقة أن البلدان النامية تحتاج إلى الموارد المالية والتكنولوجية الإضافية لكي تطبق خطة المؤتمر للتنفيذ على وجه كامل وفعال. وأشاد بأعمال لجنة التنمية المستدامة في دورتها الأولى وبمعالجتها مسائل المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية وببرامج عملها الجديد لسنوات متعددة، مطالبا المجتمع الدولي بدعم جهود البلدان النامية لإنشاء هياكلها الأساسية وتحسينها لكي توفر المياه النظيفة والصرف الصحي الكافي والمأوى الآمن في كل من المناطق الريفية والحضرية، فضلا عن تخفيض آثار الكوارث. وأضاف أن عملية صنع القرار ينبغي أن تحدث على المستويات العالمية والإقليمية والمحلية.

٧٣ - وذكر أن تغير المناخ كان ظاهرة عالمية ذات عواقب وخيمة على الجنس البشري، وأن نيبال تؤيد التعاون العالمي في ظل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بغية معالجة آثارها المختلفة. وأضاف أن بلده يعلق أهمية كبرى أيضا على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وإن نيبال أيدت أيضا مبادرة العقد الدولي للعمل، ''الماء من أجل الحياة''، ٢٠٠٥-٢٠١٥، وشاركت الدول الجزرية الصغيرة النامية آمالها في أن يسفر الاجتماع الدولي لاستعراض الـ ١٠ سنوات لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية المزمع عقده في موريشيوس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ عن نتائج ضخمة فيما يتعلق بمعالجة شواغلها.

٧٤ - ومضى يقول إن استمرار الفقر ما زال عقبة في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإن نقص الموارد المالية ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات تشكل تحديات وقيودا ضخمة للبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، تعوقها عن الوفاء بالغايات والأهداف المتفق عليها دوليا. وأضاف أن نيبال حثت المجتمع الدولي، وبخاصة البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية، على الوفاء بالتزاماتها. وإنه ينبغي إيلاء انتباه شديد للمسائل الرئيسية الثلاث، وهي تقليل الفقر وصون البيئة والتكامل الاجتماعي، وإن وضعها معا في استراتيجيات التنمية المستدامة من شأنه أن يشكل أهمية كبيرة، ليس لتنفيذ الالتزامات المقطوعة في جوهانسبرغ فحسب، بل لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية أيضا.

٧٥ - **السيد رمضان** (الجماهيرية العربية الليبية): نوَّه بلجنة التنمية المستدامة التي تناولت في دورتها الثانية عشرة أولويات المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية، قائلا إنه جرى تحقيق نجاح باهر على مختلف المستويات. ومع ذلك، لم يتمكن عدد كبير من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا، من تحقيق الغايات الإنمائية للألفية بشأن إمكانية الوصول إلى مياه الشرب والصرف الصحي نظرا لظروفها الاقتصادية الصعبة والفقر وشحة الموارد المالية والتقنية، ونظرا لعدم تنفيذ الالتزامات التي قُطعت في المؤتمرات الدولية، ولأنها لم تتلق المساعدات اللازمة. وشدد على أنه ينبغي للجنة في دورتها الثالثة عشرة عام ٢٠٠٥ أن تؤكد الخيارات والتدابير السياسية اللازمة لمعالجة هذه الصعوبات، كما ينبغي لها أن تعتمد توصيات تمكِّن البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، من تحقيق غاياتها الإنمائية للألفية.

٧٦ - وأوضح أن هناك تحديا آخر تواجهه البلدان النامية في أفريقيا، ولا سيما البلدان المتاخمة للصحراء، وهو الجفاف والتصحر. فهذه البلدان في حاجة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بوصفها وسيلة فعالة لتوطيد التنمية

المستدامة وللقضاء على الفقر. وأضاف أن هذه البلدان تحتاج إلى المزيد من المساعدات المالية والتقنية من البلدان المانحة والمنظمات الدولية، وبخاصة مرفق البيئة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وإن من شأن إعلان ٢٠٠٦ السنة الدولية للصحاري والتصحر أن يوطد ويعزز تنفيذ الاتفاقية ويرتقي بالوعي الدولي بمشاكل الجفاف. وذكر أنه لما كان هناك عدد كبير من البلدان النامية يواجه الكوارث البشرية والطبيعية كنتيجة لتغير المناخ في معظم الأحيان، فإن هناك حاجة إلى وضع استراتيجية دولية لمنع الكوارث واستراتيجية للإنذار المبكر بغية معالجة الكوارث. واختتم كلامه بأن هناك حاجة إلى الموارد المالية بغية توطيد القدرات الوطنية وتطوير تبادل المعلومات بين البلدان النامية. وإن هناك حاجة أيضا إلى التعاون بين جميع الدول الأعضاء لكي تحقق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو. وإنه يتعين على جميع الأطراف الموقعة على البروتوكول الإضافي أن توحد جهودها وأن توجد الحلول العملية للمشاكل الناجمة عن تغير المناخ.

٧٧ - استأنف الرئاسة السيد بالارزو (بيرو).

٧٨ - **السيد لزلي** (بليز): تكلم باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية الأعضاء في الأمم المتحدة، فأثنى على أعمال لجنة التنمية المستدامة، وهي الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية المكلفة بتنفيذ ومتابعة التزامات التنمية المستدامة المتعلقة بالدول الجزرية الصغيرة النامية. وقال إنه يجب إعطاء زخم أكبر للوفاء بالالتزامات التي صدق عليها المجتمع الدولي إجمالا خلال العقد المنصرم. وإنه خلال العام الماضي شاركت الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية وغيرها من أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة في استعراض الـ ١٠ سنوات لبرنامج عمل بربادوس: وظلت مجالات العمل التي جرى تحديدها عام ١٩٩٤ ذات صلة واستحقت اهتماما خاصا. وأضاف أنه قد جرت معالجة مسألة بناء القدرات على نحو منتظم في منطقة البحر الكاريبي عن طريق مشروع إقليمي لإدماج التكيف مع تغير المناخ ضمن أوجه النشاط الرئيسية، مع التركيز على بناء القدرات بغية تقييم نواحي الضعف والمخاطرة واستخدام الموارد استخداما فعالا من أجل تقليل أوجه الضعف وتحسين التعليم العام والتوعية. وأضاف أنه قد جرى إنشاء مركز الجماعة الكاريبية لتغير المناخ بغية تعزيز القدرات المؤسسية الإقليمية لتنسيق الاستجابات الوطنية للآثار السلبية لتغير المناخ.

٧٩ - وأعرب عن ترحيب الجماعة الكاريبية بالنتائج الحميدة للدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي عُقد في ميلانو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، والذي جرى فيه حل عدد من المسائل المعلقة المتصلة بتنفيذ بروتوكول كيوتو، وبحث طائفة عريضة من الخيارات بغية الحد من انبعاثات غازات الدفيئة والتكيف مع آثار تغير المناخ. وأضاف أنه كان من دواعي سرور الجماعة الكاريبية أيضا أن لجنة استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر قد عقدت بنجاح دورة ثانية أدارت خلالها تقييما مستفيضا للخطوات الإضافية التي يتعين اتخاذها عند تنفيذ الاتفاقية، كما أصدرت عددا من التوصيات بشأن مسائل رئيسية مثل تعبئة الموارد، بما في ذلك اتفاقات التنسيق والشراكة.

٨٠ - ومضى يقول إن الجماعة الكاريبية أنشأت شراكة مياه إقليمية كاريبية لتعزيز التعاون بشأن الإدارة المتكاملة لموارد المياه، وإنها ما زالت تدعم الجهود الرامية إلى تخصيص مناطق محمية بحرية وأرضية لضمان التنوع الثري لديها. وإن معظم الدول الأعضاء لديها سياسات واستراتيجيات وطنية لمعالجة الكوارث، إلا أن موسم الأعاصير لعام ٢٠٠٤ أثبت ضعفها المتواصل، ورأت الجماعة الكاريبية أنه لا بد من التأكيد الشديد على أهمية التآزر بين مختلف اتفاقيات ريو، ورحب بآليات مثل فريق الاتصال المشترك.

٨١ - وختم كلامه قائلا إنه مما حدَّ من قدرة الجماعة الكاريبية على إحراز تقدم كبير صوب تحقيق التنمية المستدامة احتياجها إلى إمكانية أفضل للوصول إلى الموارد المالية والعلم والتكنولوجيا الملائمين والتطوير المعزز للقدرات. وإن الجماعة دعت من جديد إلى التعاون الدولي الوثيق والعودة إلى مبدأ مسؤولية مشتركة ولكن متفاوتة. وإن تطوير وإنشاء نظام اقتصادي عالمي أكثر شمولا وعدلا كان أمرا حيويا بالنسبة إلى القضاء على الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز التنمية المستدامة. وإنه لهذا أكدت الجماعة الكاريبية من جديد ضرورة إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا ويتميز بالديمقراطية والعدالة بغية توفير بيئة اقتصادية تساعد على التمكين وتحقق ترابطا أوثق بين النظم التجارية والنقدية والمالية الدولية وتأخذ في حسبانها بشواغل البلدان النامية بشأن التنمية.

٨٢ - **السيد معيني** (جمهورية إيران الإسلامية): رحب بقرار مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي في دورته الخاصة الثامنة بالبدء في الاستعداد للخطة الاستراتيجية لبناء القدرات والدعم التكنولوجي بحيث يجري إتمامها أثناء دورة شباط/فبراير ٢٠٠٥ لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأضاف أن الخطة ينبغي أن تكون نابعة من البلد وفعالة وموجهة صوب التنفيذ وأن يكون لها جداول دقيقة وأهداف واضحة، كما ينبغي أيضا أن تزود بالموارد الكافية لتنفيذها لكي تعالج الاحتياجات ذات الأولوية للبلدان في مجال البيئة. وإن تدعيم إدارة شؤون البيئة الدولية يتوقف الآن أكثر من أي وقت مضى على نجاح هذه العملية، وفي هذا السياق، شجع بلده شركاءه على الإسهام في الخطة على نحو أكثر إيجابية. وخلص إلى أن مناقشة العضوية العالمية في مجلس الإدارة/المنتدى البيئي الوزاري العالمي قد أشارت بوضوح إلى مدى أهمية هذه المسألة بالنسبة لبعض البلدان ومدى تعقيدها بالنسبة لبلدان أخرى. وأضاف أن بلده يعتقد اعتقادا قويا أنه ينبغي للجمعية العامة أن تنظر في تلك المسألة.

٨٣ - وتطرق إلى القول بأن الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة بعثت رسالة قوية وجريئة إلى البلدان وإلى الأمم المتحدة أيضا بشأن مواصلة تعزيز تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وأكد أنه ينبغي للدورة الثالثة عشرة أن تواصل تنفيذ الالتزامات التي جرى الاتفاق عليها وتحقيق غايات وأهداف خطة التنفيذ، مع تحاشي تقديم التوصيات أو الأُطر التي تضرّ تكامل جدول أعمال القرن ٢١ وخطة التنفيذ. وأضاف أنه إذا جرى الارتقاء بالوعي وتعبئة الموارد فسيتمكن المجلس الاستشاري الجديد المعني بالمياه والصرف الصحي من تعزيز تنفيذ الاتفاقات الحكومية الدولية التي تضمَّنها جدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. إلا أنه يجب على هذا المجلس أن يهتم بإيجاد السبل العملية لتحسين التنفيذ بدلا من الانخراط في النقاش حول سياسات المياه والصرف الصحي، حيث أن هذا النقاش يجب أن تضطلع به اللجنة في دورتها الثالثة عشرة.

٨٤ - وأكد أن جمهورية إيران الإسلامية تعلق أهمية كبرى على المؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي سينظر في مواضيع تتصل اتصالا وثيقا بسبل الرزق البيئية والاقتصادية والاجتماعية المستدامة للأفراد. وأضاف أنه ينبغي للمؤتمر أن يعد العدة لمعالجة الآثار الضارة للكوارث الطبيعية عن طريق إصدار توصيات محددة وموجهة صوب التنفيذ تستهدف تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والدولية للحد من الكوارث. وإنه ينبغي للمؤتمر أن ينظر على قدم المساواة في جميع أنواع الكوارث الطبيعية، وبخاصة الزلازل والفيضانات والجفاف. وينبغي أن يعزز القدرات الوطنية والتعاون الإقليمي، وبخاصة بين أصحاب المصالح المختلفين في مجال تبادل المعلومات والمعرفة بشأن إدارة الكوارث. وإنه يمكن

الاضطلاع بذلك من خلال إنشاء مراكز تعاونية إقليمية متخصصة لمختلف أنواع الكوارث الطبيعية. ومن خلال تعزيز التعاون المشترك بين الأقاليم والتعاون الدولي أيضا.

٨٥ - وأعرب عن ترحيب جمهورية إيران الإسلامية بقرارات الدورة التاسعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وأشار باهتمام إلى التطورات التي حدثت مؤخرا بشأن دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ. وأضاف أن عدد الأطراف غير المدرجة في المرفق ألف التي تقدمت برسائل وطنية أولية وعدد الأطراف التي بدأت تحضير رسائلها الوطنية الثانية يوضحان التزام البلدان النامية بالوفاء بواجباتها وفقا للاتفاقية الإطارية. وإن تقرير الأمين العام في الوثيقة A/59/197 نص على أن خفض مجموع انبعاثات غازات الدفيئة للأطراف المدرجة في المرفق ألف عام ٢٠٠٠ إلى أقل من مستويات عام ١٩٩٠ كان يعزى بصفة كبيرة إلى انخفاض الانبعاثات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وبالتالي، لم يكن هذا الانخفاض بسبب تنفيذ البلدان المتقدمة النمو لالتزاماتها. وأضاف التقرير أنه من المتوقع أن يزيد مجموع انبعاثات البلدان المدرجة في المرفق ألف في الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠. وأشارت المعلومات والبيانات المتاحة إلى إخفاق الأطراف المدرجة في المرفق باء لبروتوكول كيوتو في تحقيق أهداف فترة الالتزام الأولى. وتسبب هذا الأمر في قلق شديد، وكان من المحتمل أن يعرقل التنفيذ الفعال لبروتوكول كيوتو فور دخوله حيز النفاذ. وأضاف أنه في هذا الصدد حثت جمهورية إيران الإسلامية جميع البلدان المدرجة في المرفقين ألف وباء على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بخفض الانبعاثات، فضلا عن الوفاء بالتزاماتها التكنولوجية والمالية تجاه البلدان النامية.

٨٦ - وخلص إلى القول بأن وفد بلده أعرب عن امتنانه لجهود أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فيما يتعلق بالسعي إلى تنفيذ قرارات مؤتمر الأطراف، وأيد الإجراءات المقترحة في تقرير الأمين العام. وأضاف أن بلده أيد أيضا أنشطة فريق الاتصال المشترك المتعلقة بتعزيز الأنشطة في البلدان المحدودة الغطاء الحرجي، وأكد ضرورة قيام الفريق بتحديد تدابير معينة لمعالجة الاحتياجات والمتطلبات الخاصة لهذه البلدان. وقال إنه من المهم أن نلتمس الموارد المالية الكافية للدورة المالية الحالية لمرفق البيئة العالمية، فضلا عن طلب الالتزام الدولي القوي بتوفير الموارد الكافية لتغذيته في المرة القادمة.

٨٧ - وختم كلامه بالقول بأن جمهورية إيران الإسلامية ترحب بنتائج الدورة السابعة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، ولا سيما أعمال الدورة فيما يتعلق بإنشاء إطار لتيسير تقييم التقدم المحرز صوب تحقيق أهداف عام ٢٠١٠.

٨٨ - **السيد دويغ** (بيرو): تكلم باسم جماعة دول الإنديز، فقال إنه خلال السنوات القليلة الماضية، عانت إكوادور وبوليفيا وفنزويلا وكولومبيا وبلده من زيادة في تواتر الكوارث الطبيعية وشدتها ومن ظواهر مناخية عنيفة. وقد تسبب عدد كبير منها في أضرار اجتماعية واقتصادية شديدة. وكانت العواقب التي أصابت المنطقة خطيرة وذات نطاق عريض جدا. وأضاف أن تغير المناخ قد يكون السبب في جعل المناخ في هذه المنطقة الفرعية أكثر تقلبا، مع حدوث حالات جفاف متتالية وطويلة الأمد وفيضانات ورياح عاتية وظواهر النينيو التي أصبحت أكثر تدميرا عما كانت عليه الماضي. وإن الأنشطة البشرية، وبخاصة تلوث البيئة وإلحاق الضرر بها من جراء الأخذ بأنماط إنتاجية واستهلاكية غير مستدامة، كانت سببا جزئيا في حدوث المشكلة. وشدد على أن هذا الضعف يجب أن يعالج من جانب المجتمع الدولي ككل نظرا للعواقب المدمرة والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية الباهظة التي تنتج عن ذلك. ولهذا، أكدت جماعة دول

الإندين من جديد التزامها بمواصلة تعزيز أهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وطالبت بدخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ. وأوضح أنه في تموز/يوليه ٢٠٠٤، وافق رؤساء دول البلدان الأعضاء في جماعة دول الإنديز على استراتيجية للجماعة بشأن منع الكوارث ومكافحتها، مما يعني أن الحد من الكوارث يمكن أن يدرج على أنه سياسة وقائية واستراتيجية للتنمية في جداول الأعمال الوطنية في البلدان الخمسة. ومضى يقول إنه عندئذ يمكن وضع استراتيجية إقليمية على أساس الاحتياجات الوطنية المحددة. وإنه قد جرى استحداث هذه الآلية وفقا لخطة تنفيذ جوهانسبرغ. وأشار إلى أن جماعة دول الإنديز رحبت أيضا بالجهود المبذولة لإنشاء المركز الدولي لدراسات ظاهرة النينيو في غواياكويل، إكوادور، وطالبت المجتمع الدولي بمواصلة توفير الدعم المؤسسي والعلمي والتقني، بحيث يجري تشغيل المركز على نحو كامل.

٨٩ - وخلص إلى القول بأن بلدان الإنديز تضم ٢٥ في المائة من التنوع البيولوجي في العالم، وأن جماعة دول الإنديز قد استهلت حوارا للتنسيق بين السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز استخدام التنوع البيولوجي ومنافعه في سبيل تحقيق التنمية على أساس معايير مستدامة. وأضاف أنه كانت هناك استراتيجية إقليمية لبلدان الإنديز بشأن التنوع البيولوجي، وأن دول الإنديز كانت في سبيلها إلى وضع خطة عمل لتحديد المشاريع المشتركة العامة وتطويرها. كما كان هناك برنامج لدول الإنديز للتجارة البيولوجية، وكان يهدف إلى تعزيز الاستثمار في منتجات وخدمات التنوع البيولوجي والاتجار بها. وقد جرى مؤخرا التوقيع على مذكرة تفاهم بين جماعة دول الإنديز ومنظمة معاهدة الأمازون، وارتكزت مجالات الاهتمام والتعاون في هذه المذكرة على الاستراتيجية الإقليمية لبلدان الإنديز بشأن التنوع البيولوجي وعلى خطة دول الإنديز لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وختم كلامه بالتنبيه إلى أن الاجتماع العالمي الثاني لشراكة المناطق الجبلية، وهو مبادرة جرى الأخذ بها في قمة جوهانسبرغ، سيجري عقده في كوزكو، بيرو، في ٢٨ و ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

رُفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠